المحاضرة الخامسة : العينات غير العشوائية (غير الاحتمالية)

العينات غير العشوائية لا تتم حسب الأسس الاحتمالية، ولكن يتم اختيارها بمعايير تحكيمية يضعها الباحث طبقا لما يراه مؤديا إلى تمثيل العينة للمجتمع أي يضبط صفات وخصائص معينة يجب توفرها في المبحوث، وعليها يرتكز في اختياره لوحدات عينة بحثه[1]، ولهذه النوع نماذج من العينات، نذكر منها:

أولا: العينة القصدية (الغرضية، العمدية، النمطية)

أي أن يعتمد الباحث إجراء الدراسة على فئة معينة، وقد يكون هذه التعمد لاعتبارات علمية وجود أدلة أو براهين مقبولة أو منطقية تؤكد أن هذه العينة تمثل المجتمع، فالباحث يقوم باختيار المفردات بطريقة تحكيمية لا مجال فيها للصدفة.[2]

ويستخدم هذا النوع من العينات في المجالات الآتية:

المجال الأول: بحوث في الرأي العام.

لأن القائمين على الاستفتاء يعتقدون أن بعض المناطق تعطي نتائج قريبة جدا لنتائج المجتمع الأصلي، ولذلك يعتمد كثير من الباحثين أن تكون العينة مكونة من هذه الوحدات طالما أنهم يعملون بخبرتهم السابقة أنها تعطي صورة صحيحة للمجتمع بأكمله.

المجال الثاني: عندما يريد الباحث دراسة المواقف السياسية لجمهور في حالة مظاهرة، فإنه يتعذر عليه الحصول على قائمة بأسمائهم وسحب عينة منها، ولذلك يمكن أن يذهب إلى قادة المظاهرة واعتبارهم عينة عمدية يعتمدها ويجمع البيانات منهم، وتعمم النتائج على الجمهور المتظاهر.

المجال الثالث: وكذلك في حالة اختبار كشف البحث ومدى تجاوب الجمهور وفهمه للأسئلة حتى يستعد الباحث وتجرى تعديلات على كشف الأسئلة.

ثانيا: عينة الصدفة:

تستخدم هذه العينة عموما في الدراسات الاستطلاعية وخاصة إذا كان مجتمع البحث غير مضبوط الأبعاد وبالتالي لا يوجد إطار دقيق يمكن من اختيار العينة عشوائيا، فلا يخضع اختيار مفرداتها لأي معيار سوى التعرض العابر، أو الأفراد الذين يتصادف وجودهم في الشارع أو منطقة ما وإجراء المقابلات

---

[1]– رشيد زرواتي: مناهج وأدوات البحث في العلوم الاجتماعية، المرجع نفسه، ص 345.

[2]– بشير صالح الرشيدي: مناهج البحث التربوي – رؤية تطبيقية مبسطة– ط1، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2000، ص 158–159.

معهم، وعادة يتم المقابلة مع من يصادف مرورهم وعبورهم دون اعتبار خصائص أخرى مستهدفة وعادة ما تستخدم مثل هذه العينات في ملاحظات السلوك العابر لوسائل الإعلان والإعلام، مثل التغيير في إخراج الصفحة الأولى لجريدة ما، أو التعرض لإعلان من إعلانات الطرق... أو ملاحظة التعليقات السريعة على بعض الأحداث الخارجية من المارين في منطقة معينة وفي وقت معين[1].

ثالثا: العينة الحصية (الحصصية)[2]

نظرا لأنه قد تكون هناك صعوبات في التمثيل النسبي للطبقات أو الفئات في مجتمع البحث، لعدم كفاية إطار البيانات أو غياب المصادر الأصلية لها أساسا...، في هذه الحالة يلجأ الباحث إلى تحديد عدد المفردات في العينة بناءا على تقديراته وأحكامه الذاتية أو بناء على خبرات سابقة.

وتستخدم أيضا في الدراسات الاستطلاعية، وفي قياسات الرأي العام، فإذا أراد الباحث معرفة رأي شرائح المجتمع في حدث ما؛ فيقوم باختيار عينة حصصية أي يأخذ حصة معينة من كل شريحة في المجتمع، كأن يأخذ حصة من شريحة الطلبة، وثانية من شريحة ربات البيوت، وثالثة من شريحة الموظفين، وأخرى من شريحة كبار السن، وعليه فلكل شريحة من هذه الشرائح لها حصة في العينة.

وتختلف هذه العينة عن العشوائية الطبقية في أن الأخيرة يتم اختيارها عشوائيا.

رابعا: العينة المتكاثرة(المتضاعفة، عينة كرة الثلج، عينة السلسلة، عينة الدورية):

هذه العينة تبدأ بمفردة أو مفردات ذات خصائص معينة تتولى كل منها الاتصال بعدد آخر من نفس الفئة، إلى أن ينتهي الباحث من الوصول إلى العدد المستهدف للعينة، ولذلك المفردة الواحدة تتصل بآخرين، والآخرون يتصلون بآخرين.

ويستخدم هذا النموذج من العينة في دراسة فئات المنحرفين، مثال: متعاطي المخدرات الذين من عاداتهم، السرية، وعدم الإباحة عن سلوكهم، لتعارضها مع عادات المجتمع والقانون، مما يجعل من الصعب على الباحث إعداد قائمة بأسماء متعاطي المخدرات، على أن تستخدم هذه القائمة كإطار لاختيار العينة العشوائية منها، تمثل مجتمع المتعاطين، ولذلك يلجأ الباحث في هذه الدراسة إلى مقابلة شخص واحد من

---

[1]– المرجع نفسه، ص 158.

[2]– رشيد زرواتي: مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، المرجع السابق، ص 347.

المتعاطين للمخدرات، وبعد إجراء المقابلة معه، يطلب منه أن يدله على متعاطي ثاني وبعد إجراء المقابلة مع ثاني، يطلب منه أن يدله على متعاطي ثالث، وهكذا تكبر عينة بحثه شيئا فشيئا حتى تصير عينة تمثل مجتمع البحث فمثلها كمثل كرة الثلج التي تكبر في الحجم كلما تدحرجت مترا بعد متر.[1]

أخطاء المعاينة :

يعتبر خطأ المعاينة من المفاهيم المهمة في كل مجالات البحث ، وذلك لأنه يشير إلى مدى الدقة الموجودة في نتائج البحث ، وكل بحث يشتمل على مجموعة من الأخطاء ، أخطاء المعاينة وأخطاء القياس أخطاء العشوائية .

فأخطاء المعاينة ترجع أساسا إلى عملية المعاينة ، وهذا يعني أن المقاييس التي يتم الحصول عليها من العينة تختلف عن المقاييس التي يتم الحصول عليها من المجتمع الأصلي الذي أخذنا منه العينة .

ويتمكن الباحث من حساب أخطاء المعاينة فقط في حالة استخدام العينات الاحتمالية حيث أنه لا يمكن حساب هذه الأخطاء في حالة العينات غير الاحتمالية التي لا تتيح لكل الأفراد نفس الفرصة للظهور في العينة ، وهذا هو السبب الرئيسي الذي يدفع الباحثين إلى استخدام العينات غير الاحتمالية في مجال البحوث الأولية فقط ، أو في الدراسات التي لا تؤثر فيها معدلات الخطأ على النتائج [2].

P : ترمز لنسبة العينة .

n : ترمز لحجم العينة .

SE : الخطأ المعياري .

مثال :إذا كان هناك عينة مكونة من 700 مفردة ، إذا توصلت نتائج الدراسة إلى نسبة 10% من هؤلاء الأفراد يشاهدون برامج معينة ، ففي هذه الحالة يمكن حساب خطأ المعاينة كما يلي :

---

[1]– المرجع نفسه، ص 347، 348.

[2] – سامي طايع : المرجع السابق ، ص ص 214 ،215 .

SE

$$SE(P)=+/-1.13$$

وهذا يعني نسبة 10% الذين يشاهدون البرامج التي أجريت عليها الدراسة والتي تم حسابها من العينة هي عرضة لخطأ مقداره +/−1.13 ، ومعنى هذا أن المقابل لهذه النسبة من المجتمع الأصلي الذي سحبنا منه العينة قد تنخفض إلى 8.87% أو ترتفع إلى 11.13% والخطأ المعياري يرتبط مباشرة بحجم العينة ، ويتحسن مع ازدياد حجم العينة .

والجدول التالي يوضح لنا حجم خطأ المعاينة باستخدام معدل 10% كما ورد في المثال السابق

حجم العينة	الخطأ	الحد الأدنى	الحد الأعلى
800	1.60	8.93	11.60
900	1	9	11
1000	0.94	9.60	10.94
1200	0.86	9.14	10.86
1500	0.77	9.23	10.77

وحتى عندما يتزايد حجم العينة إلى 1500 مفردة ، فإن الخطأ المعياري يتحسن بمعدل طفيف فقط عن المعدل عندما كان حجم العينة 700 مفردة ، وفي هذه الحالة يجب على الباحث أن يقرر إذا كانت الزيادة في الوقت والتكاليف بإضافة 800 مفردة أخرى يبرر هذا التحسن البسيط في الخطأ.

وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى مصطلحين أساسين هما[1] :

مستوى الثقة–فترة الثقة:

مستوى الثقة إذا كان مثلا 95% فإن هذا يشير إلى أن 95 مرة من كل 100 مرة تتكرر النتيجة التي يتم الحصول عليها ، و أن فترة الثقة إذا كانت مثلا +/−1% فإنها تشير إلى أن معدل اختلاف قيمة معينة عن النتائج تكون بمثابة 1% بالزيادة أو النقصان .

[1]– المرجع نفسه، ص 218.